قراءة فى العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة على ظاهرة الإرهاب فى مصر

د. مروة نظير*

أضحت ظاهرة الإرهاب فى مصر خلال السنوات الأخيرة أكثر تأثراً بالعوامل الإقليمية والدولية المحيطة، على نحو يستوجب طرح بعض علامات الاستفهام حول القضايا الإقليمية التى تؤدى إلى زيادة وتيرة العمليات الإرهابية فى مصر، مثل التطور فى قدرات جماعات التطرف العنيف فى دول المنطقة، تفكك بعض الدول العربية وعودة المقاتلين الأجانب إلى مصر. فضلا عن أبرز المتغيرات الدولية المؤثرة على ملامح الظاهرة سواء السياسية أو غير السياسية مثل التطورات التكنولوجية العالمية، وتأثيرات جائحة كوفيد- ١٩. كما أنه من المهم محاولة استكشاف مدى تأثير هذه العوامل مجتمعة على سياسات مصر لمكافحة الإرهاب.

مقدمة

لا تعد ظاهرة الإرهاب جديدة على مصر، فقد عانت منه فى موجات ثلاث بدأت أولاها مع نشأة التنظيم الخاص لجماعة الإخوان، وما ارتكبه من جرائم قبل ثورة ١٩٥٢ وامتدت خلال عهد الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر، وأبرزها حادثة محاولة اغتياله فى المنشية بالإسكندرية عام ١٩٥٤، ثم موجته الثانية التى كانت الجماعة الإسلامية الإرهابية بطلته بامتياز، وهى الموجة التى حققت أكبر جريمة إرهابية فى تاريخ مصر استشهد فيها الرئيس محمد أنور السادات وسط احتفالات بذكرى نصر أكتوبر عام ١٩٨١، ولتواصل المواجهات بعدها بين الدولة والجماعة طوال فترة حكم الرئيس الراحل حسنى مبارك وحتى إعلان الجماعة الإسلامية مراجعاتها عام ٢٠٠٤، ثم تلك الموجة الثالثة التى تعد الأعنف والأقوى فى تاريخ مصر؛ إذ تعددت الجماعات الإرهابية المنتشرة على الأراضى المصرية، وأهمها جماعة الإخوان المسلمين وأذرعها المسلحة^(١).

* أستاذ مساعد العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الستون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٢٣.

بيد أن الجديد الذى تشهده هذه الظاهرة هو أنه ومنذ ما بعد أحداث ثورة يناير أضحى ظاهرة الإرهاب فى مصر أكثر تأثراً بالعوامل الإقليمية والدولية المحيطة، وهو ما يمكن تفسيره فى ظل حالة السيولة فى الحدود الفاصلة بين مختلف الظواهر السياسية والأمنية والاجتماعية على مستوى العالم بسبب العولمة والتطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات.. وما إلى ذلك.

ينفق ذلك مع تطورات ظاهرة الإرهاب على مستوى العالم بمجمله والتي تشير إلى أن الإرهاب قد يتم توظيفه كبديل للحروب التقليدية، فهو قد يستخدم لإثارة التوتر والترقب لدى الدولة المعادية، كما أن الدول عندما تشعر بتهديد مصالحها تتجه إلى تخصيص جزء من ميزانيتها وأموالها ومواردها لحماية نفسها، كما يتميز الإرهاب كبديل للحروب التقليدية بأنه لا يكلف الدول التكاليف الباهظة للحرب التقليدية وفى نفس الوقت فإنه يؤثر تأثيراً بالغاً فى معنويات رعايا سكان الدول العادية لما يصاحبه من رعب وفزع وتوقع عمليات إرهابية فى أى موقع وأى مكان فى الدولة. من ناحية أخرى، فإن توظيف الإرهاب كبديل للحروب التقليدية يمكن أن يحقق عدة أهداف منها الدعاية للقضية التي يحارب من أجلها الإرهابيون، كما انه يظهر قدرة الإرهابيين على توجيه ضربات مؤثرة للدولة أو النظام الذى يعملون ضدهم، وقد يهدف الإرهاب إلى شل تفكير الخصم بإحباط الروح المعنوية لديه وتشتيت جهوده فى اتجاهات كثيرة وتهديد حلفائه إذا ما حاولوا مساعدته، وقد يكون الهدف هو إحداث أضرار مادية فى مؤسسات الخصم الحيوية مما يؤثر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية له ولرعاياه^(٢).

وفى الحالة المصرية، يمكن القول إن التشابكات بين العوامل الإقليمية والدولية وظاهرة الإرهاب فى مصر تطرح مجموعة من التساؤلات، لعل أبرزها: ما أهم القضايا الإقليمية التي تؤدي إلى زيادة وتيرة العمليات الإرهابية فى مصر؟، وما أهم ملامح تأثيراتها فى هذا السياق؟ ما أبرز المتغيرات الدولية (السياسية وغير السياسية) المؤثرة على ملامح ظاهرة الإرهاب فى مصر؟، وما ملامح تلك التأثيرات؟ هل تؤثر العوامل الإقليمية والعالمية على سياسات مصر لمكافحة الإرهاب؟ وكيف؟ تسعى هذه الورقة لإيجاد إجابات لهذه التساؤلات وذلك عبر التعرض للنقاط التالية:

أولاً: تأثير المتغيرات الإقليمية على الإرهاب فى مصر

تشهد المنطقة العربية أو بالأحرى منطقة الشرق الأوسط تغيرات هائلة منذ عام ٢٠١١، تمثلت بشكل أساسى فى موجة الاحتجاجات الشعبية فيما عرف بثورات الربيع العربى التى نتج عنها تغيير فى أنظمة الحكم فى بعض الدول، وتحلل وانهيار دول أخرى وتدخل قوى خارجية فى التفاعلات السياسية الداخلية والبيئية فى دول الإقليم.. وغيرها. وكان لقسم كبير هذه المتغيرات تأثيرات واضحة ومباشرة على ظاهرة الإرهاب فى مصر خلال تلك الفترة، وذلك من خلال عدد من القنوات أو العوامل الوسيطة على النحو التالى:

١- التطور فى قدرات جماعات التطرف العنيف فى دول المنطقة

مرت جماعات التطرف العنيف المسلحة بتطورات وتحولات نوعية غير مسبقة خلال العقد المنصرم شملت قدراتها التنظيمية وأساليب القتال بدعم غير مسبوق فى التسليح والتمويل والتسهيلات اللوجيستية... وغيرها. وهو ما وفر للتيار السلفى المتشدد المنتشر فى بعض دول المنطقة لاسيما الأردن والعراق وسوريا وامتداداته فى غزة بيئة حاضنة للعمل الإرهابى عبر تكوين مناطق أو ملاذات آمنة لتنظيمات ومجموعات الإرهاب فى بعض دول الجوار ما يسمح لها بإنشاء معسكرات تدريبية وتجهيز المقاتلين والقيام بعمليات تلقين لليافعين والشباب لاستقطابهم وتقديم الإغراءات المالية لهم، وهو ما يحمل معه الكثير من المخاطر على الأمن القومى المصرى من خلال توفير دعم متعدد المجالات لتنظيمات الإرهاب فى سيناء بصفة خاصة^(٣).

وتعد حالة تنظيم "الدولة الإسلامية" هى النموذج الأبرز فى هذا السياق، لاسيما مع نجاحه فى بسط سيطرته على مساحات جغرافية واسعة، بحيث أصبح بمثابة "دولة" وليس مجرد تنظيم جهادى، مما أعطى زخمًا غير مسبوق لتنامى الفكرة الجهادية حيث لم تعد الخلافة حلما، بل أصبحت واقعا مما دفع كثير من الشباب للسفر والانضمام إليه سواء من أبناء الجماعات الجهادية القديمة كبقايا "تنظيم الجهاد" وأبناء "الجماعة الإسلامية"، أو الأفراد من الكتلة الجهادية

السائلة. وبطبيعة الحال، كان من ضمن المسافرين عدد من المتأثرين بالأفكار الجهادية في مصر^(٤).

وتشير مصادر مختلفة إلى وجود بعض العناصر المصرية التي تلقت تدريبات في معسكرات تابعة لتنظيمات سلفية كبرى مثل "جيش الإسلام" في سوريا، عادت لتمارس أنشطة إرهابية في مصر. ويمكن تفسير ذلك في ضوء عدد من العوامل منها أن تنظيم داعش بممارساته وآلته الإعلامية امتلك جاذبية لما يسمى بالجهاديين من دول العالم خاصة من الشباب ومن بينهم مجموعات من مصر والسعودية وتونس والسودان وفلسطين ودول عربية أخرى. كما أن تنظيم داعش لم يشهد خلافات جوهرية بين أجنحة داخلية عكس التنظيمات المرتبطة بالقاعدة، وقد أسهم هذا التماسك في أن يطرح التنظيم نفسه لتحقيق انتشار إقليمي ودولي جذب مجموعات إرهابية كانت محسوبة على القاعدة خاصة في سيناء وغزة والأردن وليبيا، حيث تؤيد التنظيم بما يسمى بعالمية الجهاد ودولة الخلافة على اتساع الإقليم لاسيما مع قدرة داعش على إدارة حكم ذاتي في بعض المناطق في كل من سوريا والعراق فكل مجموعة من الفصائل أعلنت المبايعة خاصة أنصار بيت المقدس لمحاولة تكرار هذه التجربة ولعل محاولتها إعلان "ولاية سيناء" التابعة لداعش في منطقة الشيخ زايد (والتي أجهزتها القوات المسلحة والشرطة المصرية) دليل على ذلك، وكانت قيادة التنظيم تسعى لأن تكون سيناء إحدى مناطق التمركز في الإقليم، لتكشف بذلك عن استراتيجية لتنظيم داعش للاستفادة من المجموعات والعناصر التي تبايعه للتأكيد على زيادة الحضور في مناطق تلك المجموعات بما يوحى بزيادة التمدد والانتشار ويسمح لتلك المجموعات بتلقى المساعدات اللوجيستية لدعم قدراتها، أي أن تلك الاستراتيجية تركز بالأساس على امتلاك الأرض وفرض الهيمنة من خلال وكلاء محليين أعلنوا البيعة لقياداته لتأكيد التمدد والانتشار^(٥).

من ناحية ثانية، أثرت الخلافات العقائدية بين جماعات الإرهاب المسلح في المنطقة على ما تشهده مصر من أحداث إرهابية، فمنذ بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تبلور ما يمكن تسميته بالتنافس الجهادي أو الإرهابي بين ذلك التنظيم وتنظيم القاعدة الذي خرج داعش من عبايته وخاصة أن القاعدة كانت صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة منذ

سقوط النظام العراقي واحتلال العراق في ٢٠٠٣، وجاء تمدد تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا على حساب نفوذ وتمدد الفصائل المرتبطة بتنظيم القاعدة، وجاء إعلان داعش للخلافة الإسلامية في ظل نجاحات عسكرية حققها ليزيد من جاذبية التنظيم ونجاحه في احتواء مجموعات وفصائل وقيادات عسكرية وشرعية مرتبطة بتنظيم القاعدة، المهم هنا أن هذا التنافس بين التنظيمين انعكس بصورة كبيرة على خريطة التنظيمات الإرهابية أو التي تسمى نفسها بـ"الجهادية" في بعض دول الإقليم الموالية لكلا التنظيمين، وتبدل ولاءات بعضها خاصة التي لها امتدادات في أكثر من دولة وأصبح تمدد داعش يهدد نفوذ وتمركز التنظيمات الموالية للقاعدة في كل من سوريا والعراق وليبيا وتونس ومنطقة الساحل والصحراء واليمن وبعض الخلايا المنتشرة في دول أخرى خاصة الخليجية ولبنان والأردن. ولم يقتصر هذا الصراع والتنافس على تلك التنظيمات العابرة للحدود، بل انتقل للتنظيمات الإرهابية المحلية، وتعتبر الحالة المصرية مثالا على ذلك من خلال تعدد العمليات الإرهابية التي يقوم بها كل تنظيم أو مجموعة موالية حتى يؤكد حضوره ونفوذه في مواجهة التنظيمات والمجموعات الأخرى، وهو ما يسميه البعض بـ"الإرهاب العشوائي"^(٦).

٢- تفكك بعض الدول العربية وما نتج عنها من انهيار المؤسسات العسكرية بها

يركز المراقبون في هذا السياق بصفة خاصة على ليبيا التي تشترك مع مصر في خط حدودي طويل يصل إلى ١٢٥٠ كيلومترا من الناحية الغربية، حيث أسهم تفكك الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي في تهديد الأمن القومي المصري بشكل صريح تأثرا بتنامي الجماعات الجهادية في شرق ليبيا، خاصة في ضوء وجود تشابكات جغرافية وسياسية وأيديولوجية بين التيارات الإسلامية في البلدين، والتي تعمقت عقب صعود التيار الإسلامي بشقيه المعتدل والمتشدد في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وزادت مخاطرها بعد الموجة الثورية التي أسقطت حكم جماعة الإخوان المسلمين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وتتمثل أبرز تلك التهديدات للأمن القومي المصري في^(٧):

- الاتصال المتبادل بين الجماعات الإسلامية المسلحة عبر السلاح والتدريب للعمليات الإرهابية، لاسيما مع انضمام جنسيات متعددة للجماعات الجهادية، بما يرفع من التوتر الأمنى بين السلطة والجماعات المسلحة فى سيناء.
 - المساهمة فى نمو ظاهرة الجريمة المنظمة (تهريب السلاح والمخدرات، وغيرها) على جانبى الحدود المصرية- الليبية، لاسيما أنها تشكل قاعدة اقتصادية وتمويلية للتيارات الإسلامية فى مصر.
 - الإضرار بالمصالح الاقتصادية (استهداف العمالة المصرية، والاستثمارات، وغيرها) بين مصر وليبيا.
 - تحول بعض مناطق شرق ليبيا التى تسيطر عليها جماعات جهادية إلى ملاذ آمن لبعض المنتمين للتيارات الإسلامية المعارضة للسلطة فى مصر بعد ٣٠ يونيو.
- بعبارة أخرى، تمثل ليبيا بيئة مناسبة لانتشار وتمركز تنظيمات الإرهاب سواء التى أعلنت مبايعتها لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة وذلك فى ظل انهيار مؤسسات الضبط وفرض السيطرة، وتزايد الخلافات داخل مكونات النظام السياسى والامتدادات الإقليمية والدولية التى تعمق من حجم وطبيعة هذه الخلافات، وهو ما يوفر بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية. فضلاً عن توافر أحدث الأسلحة التى كانت تحتويها الترسانة العسكرية لليبيا خلال حكم القذافي، وعدم سيطرة أجهزة معنية على مناطق الحدود، فضلاً عن قربها من مناطق تمركز تنظيمات وخلايا إرهابية خرجت من عباءة تنظيم القاعدة فى بعض دول الجوار مثل تونس والجزائر ومالى ومنطقة الساحل والصحراء التى تنتشر فيها تنظيمات تهريب السلاح وتجارة المخدرات وجميعها متحالفة مع تنظيمات الإرهاب فى النهاية^(٨).
- وبزيد من خطورة الأوضاع فى ليبيا ما ترجحه بعض المصادر من اتجاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لنقل قياداته ومناطق تمركزه التى تتعرض لضربات قوية فى العراق وسوريا إلى ليبيا كبديل حيث تتوفر بيئة مواتية للعمل الإرهابى والانتشار. وقد أكدت مصادر مختلفة وصول بعض القيادات العسكرية وما يسمى بالقيادات الشرعية إلى ليبيا لتوفير المقار البديلة، وأن مجموعات تنتمى لدول عربية مختلفة وكذلك أفريقية وآسيوية كانت تتمركز فى منطقة سرت

قد انتقلت -بعد تعرضها للضربات الجوية الأمريكية- إلى ملاذات في تلال وجبال ووديان جنوب وشرق طرابلس باعتبارها أكثر أماناً من العاصمة، كما تتمركز مجموعات أخرى في المنطقة الواقعة على الشريط الساحلى بين مصر وطرابلس، ومجموعات أخرى قرب الحدود التونسية والجزائرية وجميعها مناطق خارجة عن السيطرة ولديها مسارات انتقال إلى دول الجوار وجميعها تعمل فى مجموعات صغيرة منفصلة بنفس النمط الذى تعمل به مجموعات تنظيم "أنصار بيت المقدس الإرهابى فى سيناء"^(٩).

ولعل حالة (هشام عشاوى) الإرهابى الذى اختبأ فى ليبيا، وخطط من هناك لعمليات إرهابية ضد مصر، حتى تم القبض عليه وتسلمته مصر فى ٢٠١٩ ذات أهمية خاصة توضح تأثيرات الوضع الليبى على الإرهاب فى مصر، فقد شكّل عشاوى خلية لتنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابى وذلك عقب فصله من الجيش المصرى فى ٢٠١٢. ثم اتخذ من ليبيا، لاسيما مدينة درنة، ملاذاً آمناً له، لمحاولة تهديد أمن مصر واستقرارها، عبر قيادته مجموعة من الإرهابيين وعناصر من مجموعة المرابطين، التى شكلها، ومن أبرز العمليات الإرهابية التى شارك فيها «عشاوى»: مذبحه كمين الفرافرة، التى وقعت فى ١٩ يوليو ٢٠١٤، وهى العملية التى استشهد فيها ٢٢ مجنّداً مصرياً. واستمرت خطورته حتى تم القبض عليه فى ٢٠١٨، تمت محاصرته مع نحو ٥٠ إرهابياً من بينهم أجنبى، تحصنوا بحى المغار مع عدد من عناصر داعش^(١٠).

ومع استمرار التعثر فى التوصل إلى اتفاق طويل الأمد، تزداد مخاوف دول الجوار الليبى عموماً خاصة مصر من انعكاسات الوضع فى البلد لاسيما مع طبيعة الجماعات الإرهابية التى تجعلها دائماً ميالة للتمدد، وربما تصل لدول منطقة الساحل والصحراء الأفريقية لتشكل نقطة التقاء مع الجماعات الأكثر تطرفاً، والموجودة بقلب القارة الإفريقية^(١١).

ولا يقتصر دخول الأسلحة المهربة من ليبيا إلى مصر على الحدود الغربية للبلاد، بل قد يتم عن طريق السودان الذى يشارك مصر حدوداً برية ونهرية طويلة وممتدة^(١٢).

وإجمالاً، يرى البعض أن المنطقة العربية أصبحت سوقاً رائجة لتجارة السلاح غير المشروعة يتم تداوله على نطاق واسع بدرجة مفرزة نتيجة الإمداد به من بعض دول إقليم الشرق الأوسط واستيلاء عناصر الإسلام السياسى على مخازن أسلحة القذافى ذات الكميات الهائلة^(١٣).

٣- الدور الإقليمي من جانب بعض الدول المساندة والداعمة للتنظيمات الإرهابية

تلعب بعض القوى الإقليمية دوراً ملحوظاً يترك آثاره على الممارسات المتعلقة بظاهرة الإرهاب فى مصر، وهو ما يرتبط فى غالبية الأحوال بعلاقات تلك الدول بجماعة الإخوان المسلمين المحظورة خاصة بعد أحداث ٢٠١٣. وبعد التدخل القطرى فى الشئون الداخلية لمصر نمودجا لافتاً فى هذا السياق، حيث كشفت الأزمة بين الدول الرباعية (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) من ناحية، وقطر من ناحية أخرى عن الدور الذى تمارسه قطر فى مساندة ودعم الجماعات الإرهابية، لاسيما الإخوان المسلمين فى مصر، وهو ما وضح فى أن القائمة الإرهابية التى أعدتها الدول الأربع، والتى ضمت عدداً من المصريين المقيمين فى قطر، كما دعمت الدوحة القنوات الإعلامية مثل الجزيرة لمهاجمة الحكومة المصرية، وتجدر الإشارة فى هذا الإطار إلى أن قناة الجزيرة لم تشر إلى حركة "حسم" باعتبارها جماعة إرهابية، بل تشير إليها باعتبارها حركة مسلحة، أو تشير إلى تصنيف السلطات المصرية للجماعة باعتبارها تنظيماً إرهابياً. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن يوسف القرضاوى المحسوب على التيار الإسلامى المقيم فى قطر، والمقرب من الأسرة الحاكمة فى قطر، وصف من يرفض حكم الرئيس السابق محمد مرسى بالخوارج، وحث الإخوان المسلمين، من خلال قناة الجزيرة، على التظاهر حتى عودة مرسى إلى الحكم، بل ودعا إلى التدخل الأجنبى لإعادته إلى الحكم. وقد اتهمت وزارة الداخلية المصرية قطر بدعم الجماعات الإرهابية فى مصر، والتورط فى تفجير الكنيسة البطرسية فى ديسمبر ٢٠١٦، فقد كشفت السلطات المصرية أن محب مصطفى السيد قاسم، قائد الخلية الإرهابية التى نفذت الهجوم، التقى بقيادات بارزة فى تنظيم الإخوان المسلمين فى الدوحة، وأقنعه بالانضمام إلى تنظيم "داعش - ولاية سيناء" لتلقى التدريب اللازم لتنفيذ العملية الإرهابية، وهو ما يوضح حجم العلاقة بين الإخوان المسلمين و"داعش" فى سيناء، وقطر^(١٤).

يتكرر الأمر ذاته مع تركيا، التي أضحت تحت رئاسة رجب طيب أردوغان مصدرا للتحريض والتهديد الصريح لمصر بعد إقصاء حكومة الإخوان المسلمين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، لاسيما وأن الحزب الحاكم في أنقرة ينتمى لهذا التنظيم، ومن ثم تستضيف أنقرة عدداً كبيراً من قيادات الإخوان المسلمين، كما توجد تقارير عدة حول قيام الحكومة التركية بالتحريض على أعمال العنف والإرهاب داخل مصر عما يثار عن قيامها بدور خطير في نقل عناصر داعش من سوريا والعراق إلى ليبيا لتكون عنصر تهديد للأمن القومي في عمق مصر الاستراتيجي، إلى جانب تدخلها السافر في شئون سوريا والعراق وليبيا. وأخيراً تحاول تركيا السيطرة على غزة من خلال شرط للتصالح مع إسرائيل بإقامة خط مرور بحري حر لتجعل من القطاع بؤرة مزمنة في تصدير الإرهاب لمصر^(١٥).

وقد تفاقم تأثير التدخل التركي على الإرهاب في مصر مع بدء إرسال مقاتلين موالين لأنقرة إلى ليبيا، قادمين من الأراضي السورية، إذ ينتمي أغلبهم لفصائل مسلحة إرهابية، رغبت أنقرة في إعادة توطينهم عبر نشرهم بالأراضي الليبية بهدف دعم (حكومة الوفاق)، وما يتبعها من ميليشيات مسلحة، فضلاً عن التخلص من عبء وتكلفة وجودهم ببعض المواقع السورية^(١٦).

ومع بداية انفراج الأزمة الليبية مع انتخاب سلطة تنفيذية جديدة برئاسة عبد الحميد الدبيبة تسلمت مهامها في ١٦ مارس ٢٠٢١، بدأت مشاورات بين الجيش الليبي والحكومة لحصر المرتزقة الأجانب وجنسياتهم وأماكن تواجدهم لإخراجهم من البلاد، ومن ثم بدأت عودة المقاتلين الأجانب في ليبيا إلى سوريا بلادهم عبر الوسيط التركي الذي نقلهم، واستعانت المعارضة التشادية بأبناء بلدهم الذين انشغلوا خلال الأشهر الماضية بالقتال في غرب ليبيا حين كان مستعراً بين قوات حكومة الوفاق المدعومة تركياً وبين قوات شرق ليبيا المدعومة خليجياً. كما بدأت عودة مقاتلين سودانيين وآخرين من النيجر إلى بلادهم بعدما راقفوا قوات شرق ليبيا في قتالهم بغرب البلاد. ولا تزال هناك مجموعات بأطراف ليبيا، تمثل تهديداً خطيراً لدول الجوار الليبي الثلاث على وجه التحديد السودان الذي يعد عمقا استراتيجيا لمصر^(١٧).

٤ - بعض تطورات القضية الفلسطينية

تترك بعض التطورات التي تشهدها الملفات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية آثارا ملموسة على ظاهرة الإرهاب أو التطرف العنيف في مصر لاسيما في شبه جزيرة سيناء. ويمكن فيما يلي تلمس أبرز مسارات التأثير في هذا السياق ، ولعل منها: تمركز تنظيمات وفصائل متطرفة تنتمي لفكر تنظيم القاعدة في قطاع غزة وتعاونت معها حركة حماس ما أعطاها نوعا من الشرعية، ومن أهم هذه التنظيمات "جيش الإسلام" الذي لعب دورا في تفعيل الفكر التكفيرى المتطرف في سيناء وله اتصال بالعديد من فصائل التطرف التي انصهرت فيما يسمى بأنصار بيت المقدس خاصة أنصار الجهاد و بيت المقدس والتوحيد والجهاد، ومعظمها كانت لديها كوار على صلة مباشرة بالتنظيم الفلسطيني المذكور. ومن اللافت أنه على الرغم من أن اسم التنظيم "أنصار بيت المقدس"، يُشير إلى أن إسرائيل هي المستهدفة، تحوّلت المجموعة في أقل من ثلاث سنوات على تأسيسها في مطلع العام ٢٠١١ من مهاجمة إسرائيل ومحاولة تعطيل العلاقات المصرية-الإسرائيلية إلى التركيز بطريقة شبه حصرية على حربها ضد الجيش المصري، لاسيما منذ صيف ٢٠١٣. وقد تبنت عمليات عدة بدءاً من الهجمات بالصواريخ على إسرائيل مروراً بالتفجيرات في شمال سيناء وتنفيذ هجوم انتحاري استهدف حافلة تقلّ سياحاً كوريين في طابا.. وغيرها^(١٨).

يرتبط بذلك انضمام عناصر سابقة في حماس إلى "داعش"، إذ تشير العديد من التقارير الدولية إلى أنه بدءاً من عام ٢٠١٦، قام العشرات من كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس بالانضمام إلى "داعش" في ولاية سيناء. وتتمتع هذه العناصر بخبرة واسعة في تصنيع المتفجرات، واستخدام الصواريخ المضادة للدبابات، وقد مارسوا دوراً في مساعدة التنظيم الإرهابي على مواصلة عملياته ضد القوات المصرية. وهو ما يعدّ أمراً طبيعياً، خاصة وأن حماس تعد فرع الإخوان المسلمين في فلسطين، وقد سبق وأن اتهمت الحكومة المصرية بالتورط في إثارة الفوضى وعدم الاستقرار وقتل مدنيين في البلاد منذ ثورة ٢٥ يناير^(١٩).

وهناك من ناحية ثالثة، ظاهرة الأنفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والتي استفادت منها تنظيمات الإرهاب فى سيناء، ولاشك أن العلاقات بين أنصار بيت المقدس وبعض التنظيمات الفلسطينية السلفية وتلك المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" قد وفرت لأنصار بيت المقدس ملاذاً آمناً فى مواجهة أجهزة الأمن والقوات المسلحة المصرية.

٥- عودة المقاتلين الأجانب إلى مصر

تواجه مصر، مثل العديد من الدول العربية والأوروبية، مخاطر عودة المقاتلين الأجانب الذين قاتلوا فى صفوف التنظيمات الإرهابية فى سوريا والعراق وليبيا، خاصة بعد أن تعرض التنظيم فى سوريا والعراق لانتكاسات عسكرية. وتشير التقديرات الأمنية إلى أن حجم المقاتلين الأجانب يتراوح عددهم بين بضع مئات إلى بضع آلاف. وقد تلقى هؤلاء المقاتلون تدريباً فى تصنيع المتفجرات وتجنب الإجراءات الأمنية، وهو ما يزيد من خطرهم على الأمن المصري. ويعتقد أن الهجوم الذى وقع على الأقباط فى المنيا قد قامت به عناصر تدريبت على يد إحدى الميليشيات المرتبطة بـ"داعش"^(٢٠).

وفى واقع الأمر تعد قضية الإرهابيين العائدين من مناطق الصراع إلى مصر تحدياً مهماً فى هذا الصدد، فحتى وقت قريب لم تتوافر معلومات رسمية عن عدد الإرهابيين الأجانب الذين دخلوا مصر، باستثناء بعض البيانات التى كان يتم الإعلان عنها من فترة لآخرى حول القبض على أو تصفية عناصر تحمل جوازات سفر أجنبية انضمت إلى "كتائب الفرقان" أو لتنظيم "أنصار بيت المقدس" حيث استغلت تلك العناصر حالة السيولة التى كانت موجودة فى مصر فى الأعقاب التالية على ثورة ٢٠١١ ثم وصول الإخوان المسلمين للسلطة فى ٢٠١٢. ورغم أن بعض التقديرات تشير إلى أن إجمالي عدد المقاتلين الأجانب فى شمال سيناء تراوح بين ٥٠٠-١٠٠٠ مقاتل حتى نهاية عام ٢٠١٧، غير أنه لا يمكن الجزم بصحة تلك الأرقام، لاسيما وأن البيانات الرسمية الصادرة مثلاً عن المتحدث العسكري بشأن سير العملية الشاملة "سيناء ٢٠١٨" تؤكد أن التنظيم الإرهابى النشط فى شمال سيناء يضم فى صفوفه عناصر أجنبية بيد أنها لا توضح أعدادهم على وجه التحديد^(٢١).

ثانياً: تأثير المتغيرات الدولية على الإرهاب فى مصر

تتأثر ظاهرة الإرهاب فى مصر ببعض العوامل الخارجية التى تتجاوز حدود الجوار الجغرافى لمصر وإقليم الشرق الأوسط بأسره، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى تشمل المتغيرات العالمية ذات الطبيعة السياسية، ولعل أهمها علاقات مصر مع القوى الكبرى ومواقفها من قضية مكافحة الإرهاب، فى حين تشمل المجموعة الثانية المتغيرات العالمية غير السياسية وتحديدًا التطورات التكنولوجية والكوارث الطبيعية مثل انتشار وباء كوفيد- ١٩.

١ - المتغيرات الدولية السياسية

ويمكن التركيز فى هذا السياق على تأثير علاقات القاهرة بالقوى الكبرى على ظاهرة الإرهاب وممارساتها فى مصر، وذلك فى ضوء سياسات تلك القوى إزاء المنطقة وإزاء جهود تحجيم الإرهاب بصفة عامة، وسوف يتم إلقاء الضوء على أكثر الدول تأثيراً فى هذا السياق وهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

تجدد الإشارة بداية إلى التداخليات المتعلقة بالموقف الأمريكى على الإرهاب فى مصر، فعلى الرغم من الشراكة الاستراتيجية بين البلدين منذ عصر الرئيس المصرى الأسبق أنور السادات بيد أن علاقات البلدين شهدت توتراً ملحوظاً فى أعقاب أحداث ٢٠١٣ لاسيما فيما يتعلق بملف الإرهاب فى مصر، والذى نتج بصفة أساسية بسبب اختلاف تعريف "الإرهاب فى مصر" بين الطرفين، حيث تعتبر بعض الأطراف الأمريكية أن مصر توسع "حربها على الإرهاب" لتتحول إلى "حرب على المعارضة السياسية"، ومن ثم تتردد الولايات المتحدة فى إرسال معدات من شأنها المساعدة على مكافحة الإرهاب خوفاً من استخدامها لاستهداف المعارضين السياسيين أيضاً، فيما تصر الحكومة المصرية على تصنيف جماعة الإخوان المسلمين فى خانة الإرهاب^(٢٢).

فعلى الرغم من ضبابية السياسة الخارجية الأمريكية خلال رئاسة دونالد ترامب، وتبنيه مبدأ "أمريكا أولاً"، واتباعه نهج عزل الولايات المتحدة تدريجياً، والانسحاب من اتفاقيات أبرمت فى وقت سابق والتحلل من التزامات تقليدية لواشنطن، بيد أن التعاون الأمريكى-المصرى فى مكافحة الإرهاب فى سيناء، ما زال مستمراً على الرغم من تلك الخلافات والسبب هو أن الأمن

فى شبه جزيرة سيناء يشكّل مصلحة مشتركة للدولتين، حيث لا تتقطع المباحثات المشتركة بين المسؤولين الأمريكين والمصريين حول سبل معالجة التهديد فى سيناء، كما لا تتوقف الحكومة الأمريكية عن الإشادة بعمليات الجيش المصرى فى سيناء^(٢٣).

يتأكد ذلك فى ظل استمرار تزويد واشنطن للقاهرة بالمعدات الداعمة لها فى إطار حربها ضد الإرهاب، إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عبر سفارتها بالقاهرة فى ٢٠١٩ تزويد الجيش المصرى بأكثر من ٩٠٠ عربة مدرعة مقاومة للألغام، فى إطار محاربة الإرهاب وبناء القدرات القتالية، وتسهم هذه الصفقة فى تقوية علاقات التعاون بين واشنطن والقاهرة، وتمثل بادرة طيبة جدا ومبشرة بالخير، تسهم بشكل كبير فى خلق علاقات ثنائية تقوم على التعاون المشترك وتبادل الخبرات، وهو اعتراف بدور مصر الكبير فى المنطقة والعالم، خاصة فى مجال مكافحة الإرهاب. لاسيما وأن السفارة الأمريكية أعلنت فى بيان لها، أن هذه الصفقة جزء من مجموعة واسعة من مبادرات التعاون العسكرى بين البلدين، وتدرج فى إطار برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، والذى استؤنف فى مارس ٢٠١٥ بقيمة ١,٣ مليار دولار سنويا^(٢٤).

كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فى يناير ٢٠٢١ أنها عززت من العقوبات على حركة سواعد مصر، المعروفة أيضا باسم حركة حسم، من خلال إدراج الحركة كمنظمة إرهابية أجنبية بموجب المادة ٢١٩ من قانون الهجرة والجنسية^(٢٥).

وفى الشهر ذاته أدرجت الولايات المتحدة تنظيمى "ولاية سيناء" و"حسم" فى مصر ضمن تحديث جديد لقوائم مكافحة الإرهاب، حيث أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، أنها أضافت تنظيم "ولاية سيناء" الموالى لتنظيم داعش، ضمن قوائم الإرهاب الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية فى الوزارة (أوفاك)^(٢٦).

غير أن تغيير القيادة السياسية الأمريكية بوصول الديمقراطى جو بايدن لسدة الحكم يحمل معه احتمالات جديدة فيما يخص ملف الإرهاب على مستوى العالم، إذ من المتوقع أن يكون لتداعيات استراتيجية بايدن، أثرها الممتد على قدرته فى مواجهة الإرهاب، ففى حال سار على نهج ترامب واستمرت الحروب الاقتصادية، سيتسبب ذلك فى مزيد من العزلة الأمريكية، وهو ما سيؤثر بدوره على ميزانية تمويل قوات مواجهة الإرهاب^(٢٧).

ومن ثم فليس من المتوقع، في ظل احتدام أزمات الداخل الأمريكي، أن تبتكر إدارة بايدن استراتيجية جديدة للتعامل مع هذا الملف. بل ستلجأ إلى نفس السياسات السابقة؛ تسليح وتمويل الحلفاء، وعقد التحالفات الأمنية، على غرار تحالف مكافحة داعش^(٢٨).

وهذا ما تأكد عندما أعلن البيت الأبيض في مارس ٢٠٢١ ملامح استراتيجية الرئيس الأمريكي، جو بايدن، لمكافحة الإرهاب، والتي بدا كثيرا من نقاطها على صلة بالشرق الأوسط. إذ أكدت على مواجهة التنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومنع عودة داعش من جديد إلى سوريا والعراق، كما شددت على العمل مع الشركاء الإقليميين لردع إيران وسياستها العدوانية. وقالت إدارة بايدن إن الغاية من هذه الاستراتيجية تهدئة التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط. ودعت الاستراتيجية الأمنية إلى حل النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط التي تهدد الاستقرار الإقليمي، مشيرة إلى حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فيما أكدت الالتزام بأمن إسرائيل وتشجيع السلام بينها وبين دول المنطقة^(٢٩).

وفيما يخص مصر تجلت توجهات إدارة بايدن في هذا الصدد عبر بعض المؤشرات، أهمها^(٣٠):

- موافقة الولايات المتحدة على صفقة لبيع صواريخ بقيمة ١٩٧ مليون دولار لمصر، انطلاقاً من أن ذلك سيدعم السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة من خلال المساعدة في تحسين أمن دولة حليفة رئيسية من خارج الناتو والتي لا تزال شريكا استراتيجيا مهما في الشرق الأوسط.
 - زيارة الجنرال فرانك ماكنزي قائد القيادة المركزية الأمريكية (المسئولة عن العمليات العسكرية في الشرق الأوسط) إلى القاهرة، التقى فيها مع الرئيس عبد الفتاح السيسي وعدد من القادة العسكريين المصريين، لمناقشة المخاوف الأمنية المشتركة فضلا عن تعزيز الشراكة الاستراتيجية الدائمة بين الولايات المتحدة ومصر، لمحاربة الإرهاب (وفق نص البيان الصادر عن السفارة الأمريكية بالقاهرة بمناسبة الزيارة).
- أما فيما يتعلق بروسيا، توشر التصريحات المتبادلة بين القاهرة وموسكو على وجود قدر كبير من التفاهم فيما بينهما فيما يتعلق بملف الإرهاب وسبل مكافحته. ولعل أهمها تصريحات

وزير الخارجية الروسى، سيرغى لافروف، فى مقابلة مع صحيفة "الأهرام المصرية" فى أبريل من عام ٢٠١٩، التى أكد خلالها أنه يوجد فهم مشترك بين روسيا ومصر للتهديدات التى تواجه منطقة الشرق الأوسط، من بينها الإرهاب الدولى، مؤكدا على إن بلاده تدعم جهود القاهرة فى مسألة مكافحة الإرهاب، بما فى ذلك تطبيع الوضع فى سيناء، وإنها (موسكو) مقتنعة بأنه يجب القضاء على الجماعات الإرهابية فى سيناء التى تحاول توسيع نفوذها لتشمل مناطق أخرى فى البلاد، وأن القضاء على جذور الإرهاب لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ربط جهود المجتمع الدولى بأسره على أساس القانون الدولى^(٣١).

وعلى الرغم من اتفاق الجانبين على الاستمرار فى اتخاذ القرارات المشتركة، واستمرار التنسيق فى ملف مكافحة الإرهاب، مما يتطلب تنسيق فى المواقف بينهما فيما يتعلق بتطورات الأوضاع فى ليبيا والقضية الفلسطينية والأزمة السورية. بيد أنه يمكن تلمس عدد من الملفات العالقة بين البلدين أبرزها ملف استئناف الرحلات الجوية بين موسكو والمنتجعات السياحية فى مصر، حيث اتخذت روسيا قرارا بقطع تلك الرحلات إثر سقوط طائرة روسية فى صحراء سيناء ومقتل ركابها فى أكتوبر ٢٠١٥، وعلى الرغم من أن تلك الرحلات استؤنفت من الناحية الرسمية، وأن حركة الطيران بين موسكو والقاهرة استؤنفت فى أبريل ٢٠١٨ إلا أن الأمور لم تعد لطبيعتها، وهو ما يعد أمرا مؤرقا للقاهرة التى تعول على استئناف الرحلات إلى المنتجعات السياحية فى شرم الشيخ والغردقة، لما يمثله العنصر الروسى من مورد مهم للسياحة، فيما تؤكد روسيا على أنها تعمل على عودة الرحلات المباشرة بين مصر وموسكو فى أقرب فرصة ممكنة، مشيرة إلى أن الأمر يرتبط بطلبات محددة لموسكو تتعلق بتكثيف الإجراءات الأمنية^(٣٢).

٢- المتغيرات الدولية غير السياسية

تشمل هذه المجموعة من المتغيرات التطورات عالمية أو كونية الطابع التى تخرج عن نطاق سيطرة الدول عموماً كفاعل بيد أنها تؤثر بها بأشكال مختلفة، وفيما يتعلق بظاهرة الإرهاب عموماً وفى مصر على وجه الخصوص، تتبدى تأثيرات هذه النوعية من المتغيرات عبر

التطورات التكنولوجية الحديثة لاسيما فى مجال الاتصالات من جانب، وأزمة تقشى وباء كوفيد- ١٩ من جانب آخر .

أ- التطورات التكنولوجية العالمية وأثرها على ظاهرة الإرهاب

يمكن القول بقدر كبير من الثقة إن طبيعة البيئة الدولية أضحت تحفل بالعديد من العوامل أو المتغيرات التى تحفز انتشار الإرهاب عبر الوسائط الإلكترونية وتجعله خيارا مفضلا لدى جماعات التطرف العنيف. ومن أهم تلك المتغيرات ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق، فتلك الشبكات مصممة فى الأصل بشكل مفتوح دون قيود أو حواجز أمنية عليها رغبة فى التوسع وتسهيل دخول المستخدمين. ومن ثم تحتوى الأنظمة الإلكترونية والشبكات المعلوماتية على ثغرات يمكن للمنظمات الإرهابية استغلالها فى التسلل للبنى التحتية وممارسة العمليات التخريبية الإرهابية^(٣٣).

وتزداد خطورة هذا المتغير فى ضوء تزايد ارتباط العالم بالفضاء الإلكتروني، إثر تزايد الاعتماد على ربط البنى التحتية للدول والمؤسسات الدولية بذلك الفضاء فى بيئة عمل تشابكية واحدة، تعرف بـ "البنية التحتية القومية للمعلومات (NII)"، مثل قطاعات الطاقة والاتصالات والخدمات .. وغيرها. فضلاً عن تراجع دور الدولة فى ظل العولمة وانسحابها من بعض القطاعات الاستراتيجية لمصلحة القطاع الخاص. فى الوقت عينه، تصاعدت أدوار الشركات متعددة الجنسيات، خاصة العاملة فى مجال التكنولوجيا كفاعل مؤثر فى الفضاء الإلكتروني، لاسيما مع امتلاكها قدرات تقنية تفوق الحكومات^(٣٤).

أخيراً تتبدى مسألة عدم تطور المنظومة القانونية فى مختلف دول العالم تقريبا بما يتواءم مع نوعية جرائم الإرهاب الإلكتروني حتى الآن على المستويين المحلى والدولي، فهناك من ناحية أولى عدم توافر الأطر التنظيمية والقانونية الكافية بشأن الجرائم المعلوماتية والإرهاب الإلكتروني. ومن ناحية ثانية وحتى وإن وجدت قوانين يمكن أن يقوم مرتكبو الإرهاب الإلكتروني فى عدد من الدول بمهاجمة هدف معين فى دول غير التى يقيمون بها، وهذا ما يعنى صعوبة تحديد المسؤولية القانونية، كما أن الإرهابى يستطيع الانطلاق من بلد لا توجد فيه قوانين صارمة، وهنا سوف تثار مشكلة تنازع القوانين الواجب تطبيقها^(٣٥).

وهذا ما يدفع الكثيرين إلى القول بأن ما ينشره الإرهابيون على شبكات الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي يتمتع في واقع الأمر بحصانة حقيقية ضد أى رقابة من قبل الدول والمؤسسات الحكومية، وأن أى محاولة من قبل الدولة لتفعيل مثل هذه الرقابة ستكون أشبه بممارسة لعبة القط والفأر التي يجيدها الإرهابيون على نحو كبير^(٣٦).

كما أسهم هذا النمط من التطور التكنولوجي وتنوع منصات التواصل الاجتماعي في ظهور وتزايد ما يسمى بهجمات "الذئاب المنفردة"، إذ تتيح تلك الوسائط إمكانيات التواصل بين أشخاص لم تكن لتتاح لهم فرص التواصل دون هذه المنصات، كما تتيح لهؤلاء الأفراد التعبير عن آرائهم المتطرفة بسهولة إلى أشخاص يشبهونهم من خلال غرف الدردشة والمنتديات. من خلال هذه الاتصالات الافتراضية، يحصل الأفراد على ثقة كافية لتنفيذ أعمال العنف، فضلا عن أن مواقع التواصل الاجتماعي تجتذب أعداداً كبيرة من المستخدمين، ومن ثم فهي تعد وسيلة فعالة للإرهابيين للوصول إلى الجمهور المستهدف، بما في ذلك المؤيدون الذين ليس لديهم أى اتصال بالمنظمات الإرهابية^(٣٧).

وحتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، كانت شبكة الإنترنت بالنسبة للجهاديين مجرد مكتبة إلكترونية مفتوحة، أما الآن ومع التطور المتلاحق لاسيما ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وما تحمله الطاقة التفاعلية، فقد أضحت شبكة الإنترنت توفر للجهاديين النواة "الحية" لثقافة الإرهاب، إلى جانب البيئة الاجتماعية اللازمة لإقامة وتوثيق العلاقات بين الجهاديين عبر لغة جذابة، وأخيرا توفر بيئة مرنة تهدف إلى خلق وتعزيز هوية وتجارب الجمهور لأغراض تشغيلية. ومن ثم فقد أضحت للإنترنت تأثير قوى على الشباب الذين يحتمل أن يمثلوا الجيل التالي من الذئاب المنفردة "المزروعين" بالفعل في مجتمعاتهم، وهم مقتنعون بروايات جهادية تحفز وتحرض على الهجوم على المدنيين الغربيين الذين يعدون أهدافا سهلة لهؤلاء الجهاديين^(٣٨).

ب- تأثيرات جائحة كوفيد- ١٩ على الإرهاب

أدى انتشار وباء كوفيد-١٩ إلى تغيير العديد من ديناميكيات العملية السياسية على مختلف الأصعدة "المحلى والإقليمي والدولى". بيد أنه من اللافت للنظر أن الفاعلين المنتسبين للتيارات

الإرهابية بمختلف أيديولوجياتها، أبدوا قدرات ملحوظة على التأقلم السريع مع تلك التغييرات الناجمة عن أزمة انتشار فيروس كوفيد-١٩. بل اتجهت بعض الجماعات الإرهابية إلى توظيف الفيروس كأداة لتحقيق أهدافها مثل محاولة بعض الإرهابيين في تونس نشر الفيروس بين رجال الأمن خلال الشهر الجارى، ويُمكن رصد عدد من المسارات ظهرت من خلالها تأثيرات فيروس كوفيد-١٩ على تحرك تلك الجماعات لخدمة غاياتها، على النحو التالى^(٣٩):

• **تصاعد عمليات التجنيد:** تركت جائحة (كوفيد-١٩) معظم دول العالم فى حالة من الارتباك وعدم اليقين بشأن سبل التعامل مع الأزمة وآثارها السلبية على الصعيد الاجتماعى والنفسى والاقتصادى بسبب العزل والتباعد الاجتماعى الذى فرضته هذه الأزمة. وكما يحدث عادةً فى أوقات الحيرة وعدم اليقين، سارع الإرهابيون والجماعات المتطرفة -من مختلف ألوان الطيف العقائدى- إلى بث خطابات الكراهية وآرائهم المتطرفة، لاسيما عبر شبكة الإنترنت التى باتت المنفذ الأول لملايين البشر القابعين فى منازلهم تطبيقاً للتباعد الاجتماعى وخوفاً من التعرض للوباء. ومن ثم أضحت مواقع التواصل الاجتماعى زاخرة بالمعلومات المضللة التى تنبها تلك الجماعات التى استغلت هذه الفرصة للتواصل مع جمهور آخر غير الذى درجوا على الوصول إليه.

• **استغلال الانشغال الأمنى:** استغلت الجماعات الإرهابية على اختلاف توجهاتها انشغال الدول القومية على مستوى العالم فى مكافحة تفشى فيروس كوفيد-١٩ ومعالجة تداعياته، لزيادة العمليات الإرهابية والأعمال العدائية كى تزيد من مكتسباتها على أرض الواقع. على صعيد سوريا والعراق، عادت تحركات تنظيم "داعش" بسبب عثور عناصر التنظيم على مناطق هشة يسهل التمدد أو النشاط فيها، لانشغال القوات الأمنية بإجراءات حظر التجوال وتطبيقه فى مراكز المدن وأيضاً نظام المناوبات المعمول به للتقليل من العدوى فى صفوف قوات الأمن، كما أعلن حلف شمال الأطلسى أن تدريب الجنود بسبب الوباء سيُلغى وقلص وزير الدفاع البريطانى تدخل قوات بلاده لانخفاض وتيرة التدريب. فضلاً عن أن التحالف المضاد لـ"داعش" فى العراق وسوريا مضطر لاتخاذ تدابير لمنع تفشى الوباء داخل وحداته العاملة هناك. وأدت كل هذه التغييرات إلى تمكين التنظيم من تطوير نفسه ليتحول من

مجاميع تقاثل بطريفة عشوائية إلى مجاميع تقاثل فى قواطع وكتابب بجرافيا مءءة بصلاحيات لا مركزية.

- استخدام الفيروس كسلاح بيولوجي: قامت الجماعات الإرهابية بتوجيه المقتنعين بأفكارها من المصابين المؤكدين أو المحتملين بفيروس كوفيد-١٩ لنشر الإصابة بهذا الفيروس القاتل بين الفئات المستهدفة من قبلها كقوات الأمن. تجلى ذلك فى تونس، حيث أحبطت وزارة الداخلية التونسية مخططاً لأحد العناصر التكفيرية، يهدف لنشر فيروس كوفيد-١٩ بين عناصر الأمن والشرطة والجيش جنوب البلاد، حيث استغل المشتبه به سلطته المعنوية على العناصر التكفيرية الحاملين لأعراض فيروس كوفيد-١٩، وقام بتحريضهم على تعمد العطس والكحة ونشر البصاق فى كل مكان خلال تواجدهم داخل الوحدة الأمنية، حيث يقومون بإجراءات المراقبة الإدارية، وذلك بهدف "إصابة الأمنيين بالعدوى". وفى نيوزيلندا، تعمد أشخاص مصابون بفيروس كوفيد-١٩ البصق على أفراد للشرطة، حتى إن الشرطة اعتبرت أن البصق يُعد خطراً متصاعداً على كل من عناصر الشرطة والمجتمع أثناء جائحة كوفيد-١٩، مهددة مرتكبي ذلك الفعل بعقوبة السجن لمدة ١٤ عاماً. فى السياق ذاته، كشفت وثيقة أمنية داخلية لمكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى (إف.بي.آى)، أن الإرهابيين العنصريين يناقشون إمكانية استخدام فيروس كوفيد-١٩، لتنفيذ هجمات إرهابية، باعتباره سلاحاً بيولوجياً، عبر ترك اللعاب على مقابض الأبواب فى مكاتب محلية لضباط "إف.بي.آى"، والبصق على أزرار المصاعد فى أحياء غير البيض، ووضع الفيروس فى معلبات رش للقيام بنشر رذاذه فى تلك الأحياء.

وفى مصر، استغلت القوى الإرهابية أزمة فيروس كوفيد-١٩ لخدمة أهدافها السياسية، بأشكال عدة فحاولت التشكيك فى جهود الدولة لمواجهة الأزمة، إلى جانب ترويج شائعات لإثارة البلبلة والهلع بين المواطنين. كما حاولت تصوير الوباء على أنه عقاب إلهى ينال من خصومها، ومن بين ما يمكن الإشارة إليه فى هذا السياق نشر شائعة إصابة محتجزين بقسم مدينة نصر بكوفيد-١٩، إذ روج البعض شائعة إصابة عدد من المحتجزين على ذمة قضايا داخل قسم شرطة مدينة نصر أول بفيروس كوفيد-١٩، وهو ما نفاه مركز الإعلام الأمنى لوزارة

الداخلية مؤكداً عدم صحة ما تم ترديده في هذا الشأن جملة وتفصيلاً، وأنه يأتي فقط في إطار نهج تلك القنوات التي تحاول نشر الفوضى. كما رصدت أجهزة الدولة آلاف الصفحات بمختلف مواقع التواصل الاجتماعي، كرست منشوراتها لبث الشائعات حول الفيروس سواء من حيث عدد الإصابات، أو إجراءات الدولة لمواجهة انتشار العدوى بين المواطنين^(٤٠).

كما حاولت بعض الجماعات التكفيرية استغلال أجواء الجائحة والإجراءات الاحترازية لتنفيذ عمليات إرهابية بقلب العاصمة المصرية، غير أن قوات الأمن نجحت في التعامل معها. فقد أعلنت وزارة الداخلية المصرية، في أبريل ٢٠٢٠ مقتل سبعة "عناصر إرهابية" في منطقة الأميرية، شرق القاهرة، كانوا يستعدون لتنفيذ "عمليات إرهابية" بالتزامن مع أعياد المسيحيين في مصر. بعد نحو أربع ساعات من تبادل إطلاق النار بين الجانبين. وقالت الوزارة، في بيان رسمي، إن الاشتباكات مع تلك العناصر أسفرت عن استشهاد ضابط برتبة مقدم بقطاع الأمن الوطني، وإصابة آخر وفردى شرطة من ذات القطاع. كما أوضح البيان أنه قد وردت معلومات للأمن الوطني حول وجود عناصر إرهابية تعتقد الفكر التكفيري تستغل عدة أماكن للإيواء بشرق القاهرة لاستهداف البلاد بالتزامن مع أعياد مسيحي مصر، وتم رصد الخلية الإرهابية والتعامل معها، وعُثر بحوزة المسلحين على أسلحة وكميات كبيرة من الذخيرة والمتفجرات، كان من المقرر استخدامها في "مخطط إرهابي"^(٤١).

ثالثاً: محورية الأبعاد الخارجية (الدولية والإقليمية) في جهود مصر لاحتواء الإرهاب

تتبع مصر خطة ممنهجة لمكافحة الإرهاب واحتواء آثاره، وتهدف جهود الدولة المصرية في هذا السياق وتحديداً بداية من عام ٢٠١٥ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تدور حول ٣ محاور أساسية، هي^(٤٢):

- **المحور الأول:** رصد وتتبع كل الشبكات الإرهابية داخل مصر وتفكيك قواعد الدعم اللوجيستي لها وقطع أوصالها وتجفيف منابع التمويل سواء من الداخل أو الخارج وتشديد الحصار المفروض عليها، وذلك بالتزامن مع تشديد أعمال الرقابة والتأمين على الحدود وجميع الاتجاهات الاستراتيجية بالتعاون مع كل الأجهزة المعنية.

• **المحور الثاني:** تنفيذ حملات المداهمة والضربات الاستباقية فى مختلف المحافظات لاسيما سيناء.

• **المحور الثالث:** البدء الفورى فى مشروعات التنمية الشاملة والتنمية المستدامة فى كل أنحاء الجمهورية لارتقاء بالأوضاع المعيشية والاجتماعية للقضاء على البيئة المغذية للإرهاب، بالإضافة إلى تمكين الشباب واحتوائهم لحمايتهم من مخاطر الفكر والاستقطاب المتطرف.

وبطبيعة الحال فإن جانباً كبيراً من الجهود المبذولة فى هذا السياق تتم على **المستوى الوطنى أو المحلى**، بما فى ذلك الجهود التشريعية، حيث أكدت المادة ٢٣٧ من الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ والمعدل سنة ٢٠١٩ التزام الدولة بمواجهة الإرهاب بجميع صورته وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله والتعويض العادل عن الأضرار الجسيمة عنه وبسببه. وانطلاقاً من ذلك أقر المشرع المصرى حزمة من التشريعات الوطنية التى تتسق مع التزامات مصر الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ويأتى على رأس هذه التشريعات^(٤٣):

- القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ لمكافحة الإرهاب، وهو قانون شامل للتصدى لجرائم الإرهاب وتمويله من الناحيتين الموضوعية والإجرائية.
- القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين (والمعدل بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٧) بهدف حصار الإرهاب وتجفيف منابعه عن طريق إعداد قائمة بأسماء العناصر والجماعات المتورطة فى أعمال العنف والإخلال بالنظام العام وتعقبهم وحظر أنشطتهم.
- القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ فى شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية.
- القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسل الأموال، والمعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤، والذى يواكب التطورات النوعية السريعة فى مجال تمويل العمليات الإرهابية.
- قانون رقم ١٤ المعدل بقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء.

فضلاً عن المواجهة الأمنية بتنفيذ استراتيجية أمنية شاملة لرصد التنظيمات الإرهابية وكشف وتقويض هياكلها التنظيمية، ومكافحة عمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة ومنع وصولها للإرهابيين. فضلاً عن متابعة القيادات الإرهابية الهاربة بالخارج والتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وقد أسفرت هذه الاستراتيجية عن تحقيق العديد من النجاحات، خاصةً في مجال تقويض نشاط ما يسمى تنظيم "أنصار بيت المقدس"، والقضاء على ما يسمى تنظيم "أجناد مصر" عبر تفتيت هيكليهما التنظيمي وملاحقة عناصرهما الهاربة وتقويض قدرتهما ومواردهما البشرية واللوجستية. فضلاً عن إجهاد عدة مخططات لتنظيم الإخوان الإرهابي. كما نجحت الجهود الأمنية في إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب في سيناء في إحكام السيطرة الأمنية بها بعد إطلاق عملية عسكرية واسعة لمواجهة الإرهاب. فبراير في العام ٢٠١٨، مما أدى إلى محدودية تنفيذ العمليات الإرهابية مقارنة بالسنوات السابقة^(٤٤).

أما فيما يخص مكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه فقد تم تأسيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية؛ بهدف تلقي الإخطارات والمعلومات عن العمليات التي يشتبه في تمويلها للإرهاب. وقد أولت الوحدة اهتماماً بالغاً للتطورات التكنولوجية التي تستغلها الجماعات الإرهابية كوسيلة للتمويل. كما تتلقى تقارير دورية من المؤسسات بشأن جهودها في تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم تطبيق نظام إلكتروني لتلقي الإخطارات من البنوك وغيرها بما يتيح للوحدة إمكانيات كبيرة في فحص إخطارات الاشتباه. وأبدت الدولة كذلك اهتماماً بحقوق ضحايا الإرهاب فتم إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين التابع لمجلس الوزراء، والذي يهدف إلى تقديم كل أنواع الدعم والمساندة والرعاية لأسر الشهداء والمصابين من مزايا ومعاشات استثنائية لضحايا الإرهاب، فتم صرف مساعدات اجتماعية بصفة استثنائية لأسر الشهداء والمصابين من ضحايا الإرهاب بقيمة ٩٠.٧٣٠ مليون جنيه مصري فضلاً عن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعلاج أزمات ما بعد الصدمات مستهدفين أطفال أسر الضحايا^(٤٥).

وهناك كذلك الجهود التوعوية والمواجهة الفكرية والتي شملت مبادرة رئيس الجمهورية فى عام ٢٠١٤ مبادرة دعا فيها إلى تصحيح وتصويب الخطاب الدينى. وإنشاء "مرصد الأزهر العالمى للرصد والفتوى الإلكترونية" لتقديم فتاوى صحيحة، ودحض الفتاوى المتشددة، "ومركز الأزهر للترجمة" لترجمة المؤلفات التى تعطى صورة صحيحة عن الإسلام. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون إساءة استخدام المساجد من جانب العناصر والجماعات المتطرفة، والتعريف بالقيم الإسلامية الوسطية، تخصيص العديد من خطب الجمعة لمجابهة الفكر المتشدد والمتطرف والتكفيرى، وتصحيح المفاهيم الخاطئة والدعوة إلى نبذ العنف والتسامح. تنظيم دورات متابعة لتدريب الأئمة والواعظات وللارتقاء بقدراتهم. إنشاء عدد من المدارس العلمية، والمدارس القرآنية بالمساجد الكبرى لنشر الفكر الوسطى المستنير... وغيرها^(٤٦).

بيد أنه من اللافت فى هذا السياق هو محورية الأبعاد الإقليمية والدولية فى جهود مصر لمحاربة الإرهاب، الأمر الذى تبلور مع حرص القاهرة على مخاطبة المجتمع الدولى لتوضيح رؤى مصر وجهودها فى محاربة الإرهاب، ومن ثم قامت بإعداد وتقديم التقرير الوطنى الأول حول جهود مصر فى مكافحة الإرهاب الذى صدر فى يوليو ٢٠٢٠ عن وزارة الخارجية المصرية والذى تم إعداده بالتنسيق مع الوزارات وأجهزة الدولة المعنية، ويلقى التقرير الضوء على أهمية مفهوم "الدولة الوطنية"؛ وإعلاء قيم المواطنة والوسطية؛ فى منطلقات السياسة المصرية لمكافحة الإرهاب، كما أبرز الجهود الوقائية والتوعوية اتصالاً بمواجهة الفكر المتطرف، والمواجهة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والارتقاء بمختلف المرافق والخدمات والبنية التحتية وتنفيذ العديد من مشروعات التنمية المستدامة، وتمكين الشباب وتحسينهم من مخاطر الاستقطاب، بما يسهم فى خلق بيئة طاردة للإرهاب والتطرف، بالإضافة إلى الشق المتعلق بحماية حقوق ضحايا الإرهاب ورعاية الشهداء والمصابين والذى توليه الدولة المصرية اهتماماً كبيراً. فضلاً عن الدور الرائد الذى تضطلع به مصر فى مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمى والدولى^(٤٧).

فعلى الصعيد الإقليمى، تضمنت جهود مصر فى هذا الصدد المساهمة فى تطوير المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب، حيث تقدمت بمشروع قرار صدر عن مجلس وزراء

الخارجية العرب في مارس ٢٠١٨ بشأن "تطوير المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب"، وانضمت كذلك للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠١٤. أما على الصعيد الإفريقي فقد ترأست مصر بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي مجموعة العمل الخاصة بشرق أفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستمرت مصر في دورها الفعال بدعم الجهود الأفريقية في مكافحة التطرف والإرهاب. وفي هذا السياق عقدت "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية" في عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ بالتعاون مع الجهات المعنية العديد من الدورات التدريبية لمئات الكوادر الأفريقية في مجال تحليل جرائم الإرهاب وتأمين المنشآت الحيوية. بالإضافة إلى دور مركز "الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات" والذي تستضيفه القاهرة، فضلاً عن إطلاق السيد رئيس الجمهورية لـ "منتدى أسوان للسلام الدائم والتنمية المستدامة"، وملتقى الشباب العربي الإفريقي" في مدينة أسوان والذي ناقش عددًا من القضايا على رأسها الإرهاب. نظمت مصر عددًا من الفعاليات المهمة الخاصة بمكافحة الإرهاب أثناء عضويتها السابقة في مجلس السلم والأمن الإفريقي في الفترة من أبريل ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨. وخلال هذه الفترة أيضًا نظمت مصر جلسة حوار مفتوح حول مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني. وكان من أهم مخرجاته إنشاء مركز تجمع الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب في القاهرة^(٤٨).

وقد عقدت في مصر فعاليات اجتماع رؤساء أركان حرب القوات المسلحة لدول تجمع الساحل الإفريقي الخمس G5 وممثلي الدول الأوروبية المانحة لبحث إنشاء قوة أفريقية لمكافحة الإرهاب. وناقشت الدول المشاركة في الاجتماع الذي استضافته القاهرة في الفترة من ٩ إلى ١١ فبراير ٢٠٢٠ عددًا من القضايا ذات الأهمية الكبرى للقارة الأفريقية، على رأسها الأزمة الليبية بما يحفظ حقوق الشعب الليبي فضلًا عن مبادرة الرئيس المصري السيسي لاستعداد مصر الكامل لاستضافة قمة أفريقية لبحث إنشاء قوة أفريقية لمكافحة الإرهاب في دول الساحل. ونوهت القوات المسلحة المصرية في بيان لها، بأنه تم خلال الاجتماع التباحث حول الوضع الأمني في منطقة الساحل وسبل تعزيز التعاون العسكري والتنسيق المستمر في القضايا محل الاهتمام المشترك، كما تم عرض الرؤية المصرية لدعم قدرات دول الساحل الإفريقي الخمس،

ومناقشة مقترح تدريب كوادر من تلك الدول بجمهورية مصر العربية فى مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الجانب المصرى ودول الساحل الإفريقى الخمس^(٤٩).

فى السياق الإقليمى أيضاً تشمل الجهود المصرية لمحاربة الإرهاب جانباً عملياً مهماً تطلب من مصر أن تتبنى استراتيجيات متباينة فى تعاطيها مع مسألة الإرهاب على المستوى الإقليمى، ففىما يخص الخطر القادم من ليبيا تبنت القاهرة استراتيجية العقاب المحدود عبر القيام بغارات جوية محدودة داخل الأراضى الليبية فى فبراير ٢٠١٥، إلى جانب استراتيجية التعطيل والتحييد عبر قطع طرق الدعم اللوجيستى للإرهابيين على الحدود بين مصر وكل من غزة وليبيا، فضلاً عن تبني استراتيجية دعم الحلفاء عبر الحدود من خلال دعم الجيش الوطنى الليبى وقائده المشير خليفة حفتر^(٥٠).

جدير بالذكر أن القضاء العسكرى المصرى قضى فى نوفمبر ٢٠١٩، بإعدام الضابط السابق فى الجيش هشام عشاوي، بعد تسلمه من "الجيش الوطنى" الليبى، وكان مطلوباً على ذمة اتهامه بارتكاب جرائم عدة، منها محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق، والتخطيط والتنفيذ لاستهداف سفن بقناة السويس، فضلاً عن قيادة مجموعة "إرهابية" نفذت عمليات فى المنطقة الغربية قبل فراره إلى ليبيا^(٥١).

وفى إطار سياساتها الإقليمية لاحتواء الإرهاب وفى ظل أهمية ليبيا كدولة جوار استراتيجى لمصر قام الدكتور "مصطفى مدبولى"، رئيس الوزراء المصرى رفقة وفد وزارى رفيع المستوى بزيارة إلى ليبيا فى أبريل ٢٠٢١، حيث حظى خلالها باستقبال دولة "عبد الحميد الدببى"، رئيس حكومة الوحدة الوطنية مع عدد من مسؤولى الحكومة الليبية، حيث اتفق الجانبان على ما يلى^(٥٢):

• سياسياً: أهمية التنسيق المستمر بين البلدين، وإمكانية توحيد موقفهما من مختلف القضايا الثنائية، والإقليمية، والدولية، مع التأكيد على أهمية حماية ليبيا لسيادتها على أراضيها، ووحدتها السياسية، واستقلالها. مع التأكيد على أن مجلس الرئاسة، وحكومة الوحدة الوطنية هما السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة فى ليبيا، والتي أفرزتها نتائج الانتخابات فى اجتماع

الحوار السياسى الليبى. الإعلان عن عزم الجانبين على العمل بالتنسيق والتعاون، وتبادل الخبرة والرأى لإجراء العملية السياسية، التى ستؤدى إلى الانتخابات العامة فى ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١ م بطريقة سلسة، ومحددة، مع التأكيد على أن حل المشكلات السياسية لا يتأتى إلا من خلال الطرق السياسية السلمية، التى أقرتها المواثيق السياسية الدولية، والمحلية ذات الشأن. فضلاً عن وضع صيغة للعلاقات بين البلدين وفق رؤية جديدة من منظور التطور فى العلاقات الإقليمية والدولية، وما يفرضه من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، وبما يؤدى إلى تجنيد البلدين أى تدخلات خارجية إقليمية أو دولية، وبما يحول دون اصطفاهما فى محاور أو تكتلات مشبوهة أو معادية لأى منهما، وبطلبان التسريع بخروج التشكيلات الأجنبية المسلحة من الأراضى الليبية.

- **اقتصادياً:** تشجيع التبادل التجارى والاقتصادى بين البلدين الشقيقين من خلال رجال الأعمال والمستثمرين، وتسهيل حركة السلع والبضائع فيما بينهما، مع الرغبة المؤكدة على زيادة المبادلات التجارية من خلال حث الفعاليات الاقتصادية فى البلدين لإجراء اتصالات مباشرة، وتشجيعها على تكوين شراكة فاعلة، مع ضرورة المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية والمعارض، التى تقام فى أراضيهما. مع تفعيل وتعديل الاتفاقيات السابقة المتعلقة بالاستثمارات المشتركة من خلال إعطاء المزيد من الامتيازات والتسهيلات الإجرائية لمشاريع التطوير للاستثمارات القائمة والمستقبلية المشتركة. وتشكيل مجموعة عمل مشتركة من مختصى البلدين فى مجال الزراعة والثروة البحرية يعهد لها تطوير ميادين التعاون المختلفة فى هذا الإطار. تشكيل فريق عمل مشترك مختص يعهد إليه العمل على تحديث الإطار القانونى الموقع بين البلدين بما يتلاءم مع التغيرات والتطورات التى طرأت فى مجالاتها، ويضمن المصلحة المشتركة للجانبين. تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة التهريب من الجهات المختصة فى هذا المجال. تبادل الخبرات فى مجال الطاقات المتجددة، وبرامج كفاءة الطاقة، استئناف رحلات الطيران بين البلدين أسوة بشركات الطيران التابعة للدول الأخرى، والتى تسير رحلاتها إلى مصر ما يسهل تنقل المواطنين بين البلدين. فتح الخطوط البحرية للركاب والشحن بين موانئ البلدين. التعاون فى مجال الرعاية الصحية الأولية،

وتشكيل لجنة مشتركة بالمناطق الحدودية لمكافحة الأمراض السارية، ومكافحة الوضع الصحى الوبائى.

فيما كان لملف مكافحة الإرهاب. أهمية خاصة وواضحة فى هذه الزيارة حيث اتفق الجانبان على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وإنشاء منظومة معلومات وقاعدة بيانات مشتركة لمكافحة الإرهاب، ورصد ومتابعة وتبادل المعلومات حول الأنشطة الإرهابية، وحصر العناصر الإرهابية فى البلدين، وإعداد دليل موحد للعناصر المطلوبة، والمشتبه فيها، وتسيير دوريات حدودية مشتركة، وإقامة نقاط أمنية ومراقبة على طول الحدود البرية والبحرية، والتعبئة العامة ضد تمويل الإرهاب، وتبادل الخبرات بين البلدين فى هذا المجال، وتشكيل قوات مشتركة بين البلدين لمكافحة الإرهاب ميدانياً ، وفكرياً ، وإعلامياً. إلى جانب وضع قاعدة بيانات ومراقبة المعاملات المالية، وتمويل الجمعيات الخيرية، والعمل على إنشاء هيئة مشتركة لمكافحة تبييض الأموال، وكذلك مكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. إنشاء تعاون واسع فى مجال التدريب، والتأهيل فى الميادين المختلفة، وذلك بحسب الحاجة إليها، وما تقتضيه المصلحة بالخصوص. مع التأكيد الصريح على دور مصر فى ضبط الأمن المشترك، والاستقرار بما يضمن سلامة أراضى الجانبين^(٥٣).

على صعيد آخر قامت الحكومة المصرية بالتعاون مع حركة حماس، إذ إن انتماء الأخيرة إلى تيار الإخوان المسلمين لم يمنع الحكومة المصرية من قبول مساعى الحركة للتقرب من مصر.

وقد تم التوصل إلى صفقة تم بموجبها الاتفاق على قيام حماس بلعب دور فى ضبط حدود القطاع مع مصر، فى مقابل فتح معبر رفح بين مصر وغزة، وإمداد مصر للقطاع بجانب من احتياجاته من الكهرباء. فيما مارست مصر ضغوطاً على الدول التى تلعب دوراً داعماً للقوى الإرهابية فى مصر، فقامت مثلاً بالمشاركة فى الجهود السعودية - الإماراتية - البحرينية الرامية إلى مقاطعة قطر، لإجبارها على تغيير سلوكها^(٥٤).

وقد شهد عام ٢٠٢٠ تقدماً كبيراً فى جهود مصر الإقليمية لضبط عناصر إرهابية متهمه ومحكوم عليها فى جرائم إرهابية، حيث سلمت السلطات الكويتية ثلاثة مصريين مقيمين

فى البلاد إلى الإنترنتى الدولى؁ تمهيداً لتسليمهم إلى السلطات المصرية لتورطهم فى الدعوة والتحرير على التظاهر ضد الحكومة فى مصر عبر مواقع التواصل الاجتماعى؁ وهم ينتمون لجماعة الإخوان ويقيمون فى منطقة الفروانية وأطلقوا حملة مكثفة مؤخراً لتحرير المصريين على الفوضى والخروج عن النظام والتظاهر ضد الحكومة؁ وهو ما يأتى ضمن التنسيق بين السلطات الأمنية الكويتية ونظيرتها المصرية فى إطار الاتفاقيات المشتركة لتبادل المجرمين؁ وأعلنت الكويت فى يوليو ٢٠١٩؁ ضبط خلية إخوانية يحمل أعضاؤها الجنسية المصرية؁ وكشفت التحقيقات فى حينه أن المتهمين يشكلون خلية ضمن خلايا أخرى فى الكويت؁ ترتبط بجماعة الإخوان فى مصر؁ ويمارسون أنشطة اقتصادية؁ لتمول لاحقاً عبر عائداتها عمليات إرهابية فى مصر. واعترف المتهمون خلال التحقيقات بتنفيذ عمليات إرهابية فى عدة أماكن؁ استهدفت تقويض الأمن؁ وتبين أنهم يعملون بسوق النقد الأجنبى؁ ويوجهون المصريين العاملين بالخارج؁ لا سيما فى الكويت لوقف تحويلاتهم بالدولار؁ وتحويل ما يكفى حاجة أسرهم بالجنيه المصرى؁ تنفيذاً لتكليفات الجماعة^(٥٥).

• أما دولياً؁ فتقوم المقاربة المصرية الشاملة فى التصدى للإرهاب على مطالبة المجتمع الدولى بتنفيذ استراتيجية شاملة لاجتثاث الجذور المسببة للإرهاب؁ وذلك من خلال مواجهة كل التنظيمات الإرهابية دون استثناء؛ ومحاسبة الدول الداعمة له؛ وتجفيف منابعه الفكرية ومصادر تمويله؛ مع ضرورة التزام جميع الدول فى هذا السياق بالاحترام الكامل للقانون الدولى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة^(٥٦).

وخلال الأشهر الماضية التى شهدت أزمة جائحة كوفيد-١٩ حرصت مصر على تذكير المجتمع الدولى بأنه رغم الانشغال بتناول آثار هذه الجائحة؁ فإنه يجب ضمان استمرار جهود الائتلاف لكبح طموح التنظيمات والجماعات داعش باستغلال تلك الأزمة الصحية لتنفيذ هجمات إرهابية وخلق ملاذات آمنة جديدة^(٥٧).

وقد شملت جهود مصر لمحاربة الإرهاب على الصعيد الدولى خلال السنوات الماضية عدداً من الخطوات؁ منها^(٥٨):

- نجحت مصر أثناء فترة شغلها لمقعد ممثل القارة الأفريقية كعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في استصدار عدد من قرارات مجلس الأمن المهمة في مجال مكافحة الإرهاب، مثل: القرار رقم ٢٣٥٤ الصادر في عام ٢٠١٧ والذي أقر "الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي". وكذلك القرار رقم ٢٣٧٠ لنفس العام بشأن "منع حصول الإرهابيين على السلاح". وعقدت مصر العديد من الاجتماعات لمناقشة تعزيز جهود مكافحة خطاب وأيدولوجيات الإرهاب، وسبل التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. والتصدي لتمويل الإرهاب.
- وانضمت مصر لمدونة سلوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في سبتمبر ٢٠١٨
- في عام ٢٠٢٠، تم اختيار مصر إلى جانب إسبانيا كميسترين مشتركين لعملية المراجعة الدورية السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.
- تواصلت مصر دعمها للجهود الدولية التي تستهدف مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في سوريا والعراق.
- الدور المصري النشط في المحافل الدولية الأخرى متعددة الأطراف، مثل "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" GCTF.
- طالبت مصر مجلس الأمن بالتحقيق في قضية تمويل قطر للجماعات الإرهابية.
- وفي إطار نجاحات مساعي التعاون الدولي في مواجهة مخاطر الإرهاب ألقت السلطات الأوكرانية في ٢٠٢٠ القبض على مصري ورد اسمه بالقائمة السوداء، بلائحة المطلوبين دولياً بالشرطة الدولية "الإنتربول" لتورطه في عمليات إرهابية وانضمامه لتنظيم الإخوان الإرهابي، وقام جهاز الأمن الأوكراني بالقبض على المتهم مختبئاً في محافظة بولتافا شرقى البلاد، وكشفت الأجهزة الأمنية أن المتهم ينتمي إلى جماعة الإخوان المحظورة في مصر، وكان يُروج للأفكار الأصولية المتطرفة بين المسلمين في منطقة بولتافا، وقد تم تسليم المتهم إلى مصر^(٥٩).

رابعاً: ملاحظات ختامية وتوصيات

إجمالاً، يمكن القول إن مصر سوف تواجه تحديات من التنظيمات الإرهابية، خاصة تلك المرتبطة بتنظيم "داعش"، والتي تتخذ من الدول المجاورة قاعدة لشن هجمات على مصر. وعلى

الرغم من نجاح الجهود المصرية فى توجيه ضربات استباقية ضد التنظيمات الإرهابية، فإنه يتوقع أن تشهد مصر عمليات إرهابية فى المدى المنظور، غير أنه على المدى الطويل، ومع تعزيز التعاون الإقليمى فى مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى مواصلة الضغط على الدول المعادية لتغيير سياستها الداعمة للإرهاب، فإنه يتوقع أن تتجح مصر فى القضاء على التهديدات الإرهابية^(٦٠).

استطاعت مصر خلال الأعوام الماضية أن تضع حداً فاصلاً فى مواجهة الإرهاب عبر استراتيجيات عدة؛ فعسكرياً ما زالت جهود القوات المسلحة المصرية متواصلة فى تجفيف منابع الإرهاب ومناطق تمركز الجماعات الإرهابية وإمداداتها عبر العملية الممتدة "سيناء ٢٠١٨"، فى المقابل ضاعفت الأجهزة الأمنية من ضرباتها الاستباقية وأثرت بنك معلوماتها وأحكمت سيطرتها على ما بقى من تنظيم جماعة الإخوان الإرهابية، والتي كان آخرها القبض على القائم بأعمال مرشد الإخوان "محمود عزت"، الذى كشف اللثام عن كثير من الأمور والأسماء والشخصيات والتمويلات المشتبه بها، وهى الأمور التى تخلق أرضية أكثر صلابة للدولة المصرية أمنياً فى مواجهة التحديات الأمنية والإرهابية فى ٢٠٢١، وهى أمور عززتها الاتجاهات الإقليمية الآخذة فى تفهم الرؤية المصرية لمواجهة مخاطر الإرهاب، وهى أمور لا يمكن أن تكون بمعزل عن التركيز المصرى مع قضايا الأمن الإقليمى المحيطة وعلى رأسها الملف الليبى، وغزة والقضية الفلسطينية، والسودان والحراك فيها. وبناء على قراءة الأرقام وتراجع معدلات الإرهاب وما رافقها من ضربات استباقية أمنية فى محاربة التنظيمات الإرهابية والإطاحة بقياداتها، حققت مصر إنجازات مهمة فى التصدى للإرهابيين، مما دفع دولاً كبرى مثل فرنسا للجوء إلى مصر للتعاون معها فى مواجهة الإرهاب. إن مصر ماضية فى إحكام القبضة على مخاطر الجماعات المتطرفة والإرهابية وعلى رأسها جماعة الإخوان. ويمكن القول: إن الدولة المصرية بعد ثمانية أعوام من مواجهتها مع الإرهاب فى موجته الثالثة، قد تخطت السنوات السبع العجاف، وستواصل مساعيها لضمان الاستقرار الأمنى والإقليمى وسط منطقة شديدة الاضطراب^(٦١).

يمكن من خلال الاستعراض السريع لأبرز العوامل العالمية والإقليمية المؤثرة على ظاهرة وممارسات الإرهاب في مصر خلال السنوات الماضية الوصول إلى عدد من الاستخلاصات والنتائج المهمة، لعل أبرزها:

- هناك عدد من البؤر الإقليمية التي تشمل بعض الدول العربية مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن فضلا عن مناطق متفرقة في بعض دول الجوار الأفريقية أصبحت تمثل ميدانا لتدريب الإرهابيين وإعداد كوادرهم وتأهيلهم، وأن هناك عددا من القيادات المصرية الإرهابية التي كانت منخرطة في تنظيمات الإرهاب القديمة كالجهاد - التكفير والهجرة - الجماعة الإسلامية، والتي عملت في صفوف القاعدة سنوات طويلة، انضمت للمعسكرات التي تتبناها تلك الدول، بل وأحيانا تتولى مراكز قيادية عسكرية وشرعية في كلا التنظيمين الرئيسيين أي "القاعدة" و"داعش" وفي صفوف الجماعات المرتبطة بها في دول الجوار^(٦٢).
- من المتوقع أن تؤدي جهود محاربة هذه الجماعات المتطرفة في تلك البؤر إلى آثار بعضها سلبي الطابع على مصر وغيرها من الدول المحيطة، فعلى سبيل المثال سوف يؤدي ضرب قواعد كلا التنظيمين في العراق وسوريا إلى تشتيت خلاياهما وانتشارهما في دول الإقليم واحتضان فصائل الإرهاب في تلك الدول لتلك الخلايا خاصة وأن التقارير تشير إلى ضرب قواعد التنظيم في العراق وسوريا دون تقديم مجموعة أسرى أو إحصائيات حقيقية بالقتلى وهو ما يرجح تشتتهم وانتقالهم لمناطق أخرى بالدرجة الأولى، وهذا ما يتأكد مع ما كشفت عنه الفترة الأخيرة من وصول بعض العناصر الإرهابية الجديدة إلى سيناء، كما أن العمليات النوعية الأكثر حرفية فيما يتعلق بصناعة المتفجرات توحى بوجود خبرات حربية تعمل مع عناصر ومجموعات الإرهاب في تنظيم أنصار بيت المقدس^(٦٣).
- إجمالاً يمكن القول إن للعوامل السياسية الخارجية أثراً مهماً وفعالاً في اتساع العمليات الإرهابية كما أن الاختلاف السياسي وسيطرة دولة على دولة أخرى أو فئة على فئة أخرى، سواء كانت سياسية أو دينية، يلعب دوراً مهماً في العمليات الإرهابية. فضلاً عن أن التشابكات الإقليمية والدولية تؤكد على ارتباط الإرهاب بأفعال وأنشطة أخرى غير مشروعة تعينه وتساعد على نموه منها الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الأسلحة

والمتفجرات والاتجار بالبشر.. وغيرها، ومن ثم يجب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي الهادف للقضاء على هذه الأنشطة أو الحد منها على الأقل من أجل مكافحة الإرهاب^(٦٤).

ويمكن فى الختام الإشارة إلى عدد من التوصيات فى هذا السياق:

١- ضرورة أن تسعى مصر للحد من تأثير العوامل الإقليمية على سياساتها لمكافحة الإرهاب، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

- وضع استراتيجية وطنية فى هذا السياق تتضمن تنسيق نشاطات الجاليات المصرية فى الخارج بالتنسيق بين وزارة الهجرة ووزارة الخارجية.
- وضع استراتيجية عربية مشتركة بهدف التنسيق بين الدول العربية فى مجال مكافحة الإرهاب تتضمن: نشاطا دبلوماسيا مكثفا على المستوى العربى، إنشاء قناة عربية دولية متخصصة فى قضايا الإرهاب وسبل احتوائه على الصعيد العربى.
- اقتراح إنشاء آلية عربية دائمة لمساندة القضية الفلسطينية.

٢- تحسين الأوضاع فى المناطق الحدودية للبلاد وذلك من خلال:

- وضع خطط لتوطين عدد كبير من السكان فى مختلف المناطق الحدودية للبلاد، وذلك عبر إقامة المشروعات الجاذبة للأيدى العاملة وتوفير الخدمات العامة لخلق تكتلات سكانية فى تلك المناطق مما يصعب اختراقها.
- إعداد برامج توعوية موجهة لعموم المواطنين رفع وعيهم فيما يخص التعاون فى حماية الحدود، لاسيما الحدود مع ليبيا والسودان التى تحتاج لظهير شعبى للمشاركة فى تأمينها.
- تطوير برنامج لتفعيل التواصل المستمر مع القبائل السيناوية، لضمان الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من خدمات ومرافق عامة مع ضرورة مراعاة خصوصياتهم الثقافية والطبيعية الخاصة للمجتمع.

٣- ضرورة التعامل مع قضية الإرهابيين العائدين الذين تم تدريبهم فى معسكرات الجماعات الإرهابية فى سوريا والعراق، وذلك من خلال إعداد برامج دينية متطورة لتصحيح أفكارهم لاسيما فيما يتعلق بمفهوم الجهاد.

٤- تقديم اقتراح لجامعة الدول العربية لتبنى إنشاء قناة إعلامية تابعة لها ناطقة باللغتين العربية والانجليزية، بمساهمة عدد من الدول الفاعلة فى المنظمة (مصر- السعودية- الإمارات- البحرين).

المراجع

- ١- إيهاب نافع، هل اجتازت مصر السنوات -السبع العجاف- فى مواجهة الإرهاب؟ مركز المسبار للدراسات والبحوث، ١٤ مارس، ٢٠٢١.
- ٢- أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسى، كتاب الحرية رقم ١٠، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٤٢.
- ٣- خالد عبد الفتاح أحمد فؤاد سيد، تأثير الجماعات الإرهابية فى الإقليم على الإرهاب فى سيناء. <http://group73historians.com/>
- ٤- أحمد زغلول شلاطة، واقع الإرهاب فى مصر وأزمة مكافحته، فى محمد سليمان أبو رمان وآخرون، وسائل منع ومكافحة الإرهاب فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والغرب، عمان، مؤسسة فريدريش إيبيرت، ٢٠١٦، ص ص ٩٢- ٩٥.
- ٥- خالد عبدالفتاح أحمد فؤاد سيد، تأثير الجماعات الإرهابية فى الإقليم على الإرهاب فى سيناء، مرجع سابق.
- ٦- المرجع السابق.
- ٧- الجوار الحدودى والأمن القومى المصرى، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، ١١ ديسمبر، ٢٠١٣. <http://ncmes.org/ar/events/168>
- ٨- خالد عبد الفتاح أحمد فؤاد سيد، مرجع سابق.
- ٩- المرجع السابق.
- ١٠- شيماء حفظى، أمن ليبيا وتدوير الإرهاب فى مصر.. هشام عشاوى نموذجًا، المرجع للدراسات والأبحاث الاستشرافية حول الإسلام الحركى، ١٢/يناير/٢٠٢٠. almarjie-paris.com

١١- الإرهابيون والمهاجرون والمخدرات... مخاوف تؤرق دول الجوار الليبي، الشرق الأوسط، ١٧ يناير ٢٠٢٠.

١٢- محمد جمال الدين مظلوم، المتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ١٣.

١٣- طارق الحريري، التهديدات في دوائر الأمن القومي المصري، الوطن ٣٠ يناير ٢٠١٦.

١٤- شادى عبد الوهاب، ارتدادات خلفية: حدود الارتباط بين تصاعد الإرهاب في مصر وأزمات الإقليم، مركز المستقبل، ٢٧ يولييه، ٢٠١٧.

١٥- خالد عبد الفتاح أحمد فؤاد سيد، مرجع سابق.

١٦- الإرهابيون والمهاجرون والمخدرات: مخاوف تؤرق دول الجوار الليبي، مرجع سابق.

١٧- أيه أمان، هل تدفع دول الجوار ثمن ترحيل المرتزقة من ليبيا؟ مصر ٣٦٠، ٢٢ أبريل ٢٠٢١.

<https://masr.masr360.net/%d8%a3%d8%ac%d8%a8%d8%a7%d8%b1/%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a9/%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%85%d9%84%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%8a%d8%a8%d9%8a/%d9%87%d9%84-%d8%aa%d8%af%d9%81%d8%b9-%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%88%d8%a7%d8%b1-%d8%ab%d9%85%d9%86-%d8%aa%d8%b1%d8%ad%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%aa%d8%b2%d9%82%d8%a9-%d9%85/>

١٨- المرجع السابق.

١٩- شادى عبد الوهاب، ارتدادات خلفية: حدود الارتباط بين تصاعد الإرهاب في مصر وأزمات الإقليم، مرجع سابق.

٢٠- المرجع السابق.

٢١- إيمان رجب، سياسات مكافحة الإرهاب في مصر: الفاعلية والتحديات، كراسات استراتيجية - العدد ٢٩٦ الازهرام، ص ٣١.

٢٢- خالد عبد الفتاح أحمد فؤاد سيد، تأثير الجماعات الإرهابية في الإقليم على الإرهاب في سيناء، مرجع سابق.

٢٣- المرجع السابق.

٢٤- الإرهاب والألغام.. محور صفقة مدركات أمريكية لمصر، موقع العين الإخباري، ٢٠١٩/٧/٢٦.
<https://al-ain.com/article/egypt-america-military-cooperation>

٢٥- جريدة الوفد ، ١٦ يناير ٢٠٢١.

٢٦- الخزانة الأمريكية تدرج تنظيمي، ولاية سيناء، وحسم في مصر على قوائم الإرهاب، موقع سي ان ان العربية، ١٤ يناير ٢٠٢١.

٢٧- نهال أحمد السيد، ترتيب الأوراق من جديد.. هل تتغير السياسة الأمنية الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد بايدن؟ مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٢ فبراير ٢٠٢١.

<https://www.almesbar.net/%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/>

٢٨- محمد العربي؛ وأحمد بيكا، الرئيس المنتخب والإرهاب في الشرق الأوسط: بايدن، أمام فرصة نادرة لتجاوز أخطاء الماضي، ذات مصر، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٠.

٢٩- استراتيجية بايدن لمكافحة الإرهاب.. نقاط تخلص الشرق الأوسط، سكاى نيوز عربية ٤، ٦ مارس ٢٠٢١.

٣٠- محمد كمال، ما بين القاهرة وواشنطن، المصري اليوم، ١ مارس ٢٠٢١.

٣١- لافروف: روسيا تؤيد بشكل كامل جهود مصر المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وكالة أنباء سبوتنيك الروسية، ٢٠١٩/٠٤/٠٦

<https://arabic.sputniknews.com/russia/201904061040273392-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%A4%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8/>

٣٢- مباحثات مصرية - روسية حول مكافحة الإرهاب وأزمات الشرق الأوسط، الحياة اللندنية، ٧ أبريل ٢٠١٩

٣٣- حوراء رشيد مهدى، الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧/٥/٢٥.

<http://fcds.com/politics/766>

٣٤- عادل عبد الصادق، أنماط الحرب السيبرانية وتداعياتها على الأمن العالمي: <http://alimbaratur.com/?p=2850>، 23/06/2017

٣٥- حوراء رشيد مهدى، الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته، مرجع سابق.

36- Joanie Chung Yin Yeung, A Critical Analysis on ISIS Propaganda and Social Media Strategies, University of Salford, Terrorism & Security Studies Dep., March 2015. <https://www.researchgate.net/publication/316146537>

37 - Gabriel Weimann, Lone Wolves in Cyberspace, Journal of Terrorism Research, The Center For the study of Terrorism and Political Violence Vol.3, Issue 2 Autumn 2012.

38 Arije Antinori, The “Jihadi Wolf” Threat: The Evolution of Terror Narratives Between the (Cyber) Social Ecosystem and Self-Radicalization “Ego-System”, Paper was Presented at the 1st European Counter Terrorism Centre (Ectc) Conference On Online Terrorist Propaganda, at Europol Headquarters, The Hague. 10-11 April 2017.

٣٩- مروة نظير، مسارات التوظيف: كيف تستغل الجماعات الإرهابية جائحة كورونا؟ القاهرة، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٦ أبريل، ٢٠٢٠.

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5543/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B8%D9%8A%D9%81-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7>

٤٠- عبير جمال ، حيل الإرهاب لاستغلال أزمة كورونا ضد مصر ، الدستور ، ١٧/مايو/٢٠٢٠.

٤١- أحداث الأميرية: مقتل ٧ مسلحين وضابط مصرى فى تبادل لإطلاق النار شرقى القاهرة، بى بى سى العربية، ١٤ أبريل ٢٠٢٠.

٤٢- صلاح وهبه، بين داخل مشتعل وإقليم مضطرب.. كيف واجهت مصر الإرهاب خلال ١٠ سنوات؟ موقع المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٨ يناير ٢٠٢١.

www.marsad.ecsstudies.com

٤٣- منى قشطه، نظرة على المقاربة المصرية الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، القاهرة، موقع المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٢ يناير ٢٠٢١.

www.marsad.ecsstudies.com

٤٤- المرجع السابق.

٤٥- مرجع سابق.

- ٦١- إيهاب نافع، هل اجتازت مصر السنوات -السبع العجاف- فى مواجهة الإرهاب؟ مرجع سابق.
- ٦٢- خالد عبد الفتاح أحمد سيد، تأثير الجماعات الإرهابية فى الإقليم على الإرهاب فى سيناء، مرجع سابق.
- ٦٣- المرجع السابق.
- ٦٤- حسين وحيد؛ وعلى جبار، ماهية الإرهاب الدولى ومراحل تطوره، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، العدد/٨، تموز/٢٠١٢م.

Abstract
A Reading in Regional and International Variables
Affecting Terrorism in Egypt

Marwa Nazeer

The phenomenon of terrorism in Egypt has become more affected by the surrounding regional and international factors over the past years. This raises questions about regional issues leading to the increase of terrorist attacks in Egypt, such as the violence of extremist groups in the region, the disintegration of some Arab countries, and the return of foreign fighters to Egypt. Moreover, there are salient international variables that affect the phenomenon of terrorism, for such as, political issues, global technological development, as well as the Covid-19 pandemic. It is also important to examine the reflections of all these variables on Egypt's policies to combat terrorism.